

كۆماری عیراق
دادگای بالای ئیتیحادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٤/اتحادية/٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعية: منظمة حرية المرأة في العراق رئيستها - (ينار حسن محمد) // إضافة لوظيفتها
وكيلتها المحامية فاطمة ماجد محمد.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم
والموظف الحقوقي سامان محسن ابراهيم.

الادعاء:

ادعت المدعية بواسطة وكيلتها أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ هو الأسمى والأعلى في العراق ويعد باطلاً أي نص قانوني يتعارض معه بموجب المادة (١٣/ثانياً) منه، ولما كان هدف الدعوى الدستورية هو رفع الاختلاف بين ما أتاه المشرع (من تشريع مخالف للدستور) وما كان عليه أن يأتيه من (إصدار تشريعات تحترم الدستور) وحيث أن المادة (٤٠٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ النافذ نصت على (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات من فاجأ زوجته أو احدى محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداءً أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة. ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر ولا تطبق ضده أحكام الظروف المشددة)، مما يتعارض مع الحقوق المتساوية والمبادئ والحقوق التي نص عليها دستور ٢٠٠٥ في المادتين (٤ و ١٥) منه، ونظراً لارتفاع معدلات قتل النساء على يد

الرئيس
جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

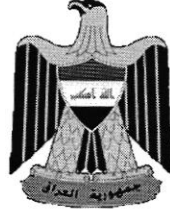
PO.BOX: 55566

م.ق طارق سلام
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كۆمارى عىراق
دادگاى بالاي ئىتىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٤/اتحادية/٢٠٢٢

محارمهن مع تخفيف الحكم للرجال دون النساء (للبواعث الشريفة - المادة ١٢٨ عقوبات)، لذا بادرت الى الطعن بعدم دستورية النص المذكور لمخالفته المادة (٢/اولاً/ و ج) من الدستور والتي تنص على (الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع: أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الاسلام، ج. لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور) والمادة (٨) منه التي أكدت على أن يرضى العراق ويحترم التزاماته الدولية، حيث انظم الى اتفاقية سيداو الدولية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) منذ عام ١٩٨٥، وإن الله سبحانه وتعالى قد حرم الزنا ووضع عقوبة الجلد (للرجل والمرأة) على حد سواء وبدون تخفيف أو تمييز لطرف على حساب آخر ولم يمنح الحق بقتلها من قبل احد محارمها تحت أي مسمى، وبالتالي فإن الوصف القانوني لجريمة القتل في حالة التلبس بالزنى هو القتل العمد (٤٠٥) إسوة بالمرأة التي تقتل أحد محارمها متلبساً بالزنا، واستناداً الى صلاحية المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بموجب المادة (٩٣/اولاً) من الدستور والمادة (٤) من قانونها، لذا طلبت المدعية من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٤٠٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ النافذ وتحميل المدعى عليه المصاريف وأتعاب المحاماة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٧٤/اتحادية/٢٠٢٢) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وفقاً لأحكام المادة (٢١/ اولاً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً لأحكام المادة (٢١/ثانياً) من ذات النظام الداخلي المذكور آنفاً، فأجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٢/٩/١٢ خلاصتها أن النص المطلوب الغاؤه نافذ وفقاً لأحكام المادة (١٣٠) من الدستور ولا يخالف أي من نصوص دستور العراق النافذ ويعد خياراً تشريعياً، وإن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز ذلك أن المساواة تكون أمام الحالة الواحدة بالمساواة في تطبيق النص وليس بالقياس عليه، كما أن المشرع العراقي أخذ بفكرة الاستفزاز والانفعال النفسي للرجل وثورته في هكذا موقف فجعل ذلك عذراً مخففاً للفعل المرتكب، وإن مؤاخذة المدعية قد تنصب على أن مرتكب الجريمة قد تكون

الرئيس

جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

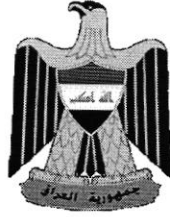
هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

PO.BOX: 55566

ص . ب . ٥٥٥٦٦



كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتیحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٤/اتحادية/٢٠٢٢

امرأة تقوم بقتل زوجها مع شريكته في الفعل المحرم وإن هذا الأمر قد لا ينطوي على طلب الحكم بالإلغاء أو عدم الدستورية ويتطلب تدخلاً تشريعياً إن توافرت أسبابه وشروطه، لذا طلبا رد دعوى المدعية وتحميلها الرسوم القضائية والمصاريف وأتعاب المحاماة. وبعد استكمال الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمحكمة المذكور آنفاً، تم تحديد موعد لنظر الدعوى من دون مرافعة، وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة ودققت ما جاء في دعوى المدعية وطلباتها وأسانيدها وما جاء في دفوع المدعى عليه بموجب اللائحة المقدمة من وكيله المؤرخة ٢٠٢٢/٩/١٢، وبعد أن استكملت المحكمة تدقيقاتها أفهم ختام المحضر وأصدرت المحكمة قرار الحكم التالي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من لدن هذه المحكمة لوحظ ان خلاصة الدعوى هو طلب المدعية منظمة حرية المرأة في العراق رئيستها ينار حسن محمد/ إضافة لوظيفتها هو الحكم بعدم دستورية المادة (٤٠٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ وذلك لأن الأعدار المخففة تشمل الرجل دون المرأة تمييزاً لها على أساس الجنس لتكون عقوبة القاتل في حالة التفاجؤ بزنى أحد محارمه رجل أو امرأة هو القتل العمد. واستناداً الى المادة (٢١/ ثالثاً) من النظام الداخلي لهذه المحكمة المرقم (١) لسنة ٢٠٢٢ عينت المحكمة موعداً لنظر الدعوى دون مرافعة وأطلعت على عريضة الدعوى وكذلك اللائحة الجوابية المقدمة من وكيل المدعى عليه رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته ولوحظ أن موضوع هذه الدعوى سبق وعرض على هذه المحكمة بالدعوى المرقمة (١٣٢/ اتحادية/ ٢٠١٧) المقامة من المدعي المحامي احمد نجم عبد الزيدي وأصدرت المحكمة قرارها المرقم (١٣٢/ اتحادية / ٢٠١٧) في ٢٠١٨/٢/٥ بالحكم برد الدعوى من جهة الإختصاص وفق التفصيل الوارد في القرار أعلاه وحيث إن الدعوى الدستورية دعوى عينية وإن الحكم الصادر في موضوع واحد يكون ملزماً للسلطات والأشخاص كافة استناداً الى المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٣٦) من النظام الداخلي لهذه المحكمة حتى ولو اختلف أطراف الدعوى ويعتبر حجة فيما

الرئيس

جاسم محمد عبود

٣ م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

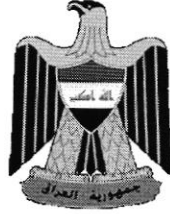
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٤/اتحادية/٢٠٢٢

فصل فيه باعتباره قولاً فصلاً لا يقبل تأويلاً ولا تعقيباً من أي جهة أخرى وإن حجية هذا الحكم تحول دون المجادلة فيه مجدداً أو إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته وذلك لأن هذه الحجية ملزمة لهذه المحكمة كذلك، عليه ولكل ما تقدم قررت المحكمة الحكم برد دعوى المدعية منظمة حرية المرأة في العراق رئيستها ينار حسن محمد/ إضافة لوظيفتها لسبق الفصل فيها وتحميلها المصاريف القضائية ومنها أتعاب محاماة وكليي المدعى عليه إضافة لوظيفته المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم مبلغاً قدره مائة ألف دينار توزع حسب النسب القانونية وصدر القرار بالاتفاق استناداً الى المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٤/صفر/١٤٤٤ هجرية الموافق ٢١/٩/٢٠٢٢ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا